التعليم كمتغير للتحول الديمقراطي في الوطن العربي

" دراسة حالـــــة الجزائر "

الأستـاذ: / بن دادة لخـضر ،جامعـــــة ســـــعيـــدة.

ـ مقدمـــــة:

ـ لقد أعلنت المـوجة الثالثة للتحول الديمـقراطي التي شهدنها العديد من دول العالم في أعقاب ثمانينات القرن الماضي,نهاية الأنظمة التسلطية وبداية تحلل بنياتها الأساسية , ولـم تكـــن الأنظمة السياسـية العـربية بمعزل عن هذه المـوجة , بل كـانت في قلبهـا و في دائرة نشاطــها .

ـ لقد حاولـت هذه الموجة أن تغير الحالة القسرية والمتشنجة للأنظمة السياسية العـربية كما حاولت وباستمرار أن تـلزمها بواجب تبني الممارسـة الديمقراطيـة من الأسـفل وعبـر المشاركة القاعدية للمواطنين .

ـ ولكن بالـرغم من كـل هذه المحاولات الجادة إلا أن ضعف التقدير الحكومي لأهمية العوامل المساعدة على التغيير , فقد شكل عقبة كأداء في وجه النمو الديمقراطي في الوطن العـربي , ولـعلى من بين هذه العـوامل نجـد ما يعـرف بعـامل "التعليم", نقصد بـذلك التعليم كشرط أسـاسي يسبق الـدعوة إلى التحول الديمقراطي , وهو نفسه الموضـوع الـذي سيطول بنا الحـديث عنه أكثر فـي هـذه الورقة , وخـاصـة الـجانب الـذي سنأخذ فيه "الجزائر" كدراسـة عملية استقرائيـة واقعيـة لهـذا النوع من المواضيع.

ـ المحور الأول:التعليم والتحول الديمقراطي في الوطن العربي(رؤية نظرية ومنهجية)

أولا ـ تحـديد مـفاهيـم الـدراسـة:التحـول الـديمقراطي, الـتعليـم

1ـ مـــــفهوم الـتحول الديـــمقراطي:

ـ لنتسـاءل أولا وقـبل كـل شـيء عـن مـفهوم الـديمقراطيـة لأن هـذا النـوع من التسـاؤل قد يساعدنا على تحديد الفائدة التي نرجوها من مفهوم التحول الديمقراطي.

ـ ليس هـناك في تـصور البـاحثين والفقهاء, مدلـول حقيقي للـديمقراطيـة مـا لـم يجـمع هـذا المدلول بين الوسيلة و الغاية, القصد من ذلك أن أي محـاولـة للتعريف بـمفـهـوم الديمقراطية, لابد أن يجمع بين أمرين هما:

ـ **الغرض من الديمقراطية** : والـذي يشير إلى تحقيق السيادة الشعبية باعتبارها وسيلة لتحقيق الحرية والمسـاواة السياسـية ـ وسـائـل تـحـقـيـق هـذا الـغـرض : والتي نجـد من بينها رقابة الرأي العام لأعمال الحكام وإنشاء برلمان منتخب بواسطة الشعب , إذ أن بواسطة هذه الوسائل تتحقق رقابة الشعب لأعمال السلطة العليا ومدى احترام الحريات وتحقيق المساواة السياسية [1] ـ وبهذا المعنى يمكن أن تشير الديمقراطية إلى المرحلة التي يكون فيها للشعب الكلمة العليا والقرار الأخير في أشكال وصور عـديدة , عن طـريق انتخابه لممثليه في

[1] محمد نصر مهنا ، الدولة والنظم السياسية المقارنة ،الإسكندرية : دار الوفاء للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى 2011 ،ص 86

البرلمان , وعن طريق رقابته للنواب الذين انتخبهم وعدم تجديد انتخابهم إن لم يحسنوا أداء وظيفتهم التمثيلية , وعن طريق عزله للحكام بمناسبة الانتخاب أو الاستفتاء .

ـ ثم أن الجدير بالذكر أن هذه الإجراءات أصبحت تعد بمثابة الشروط المسبقة لأي نظام تسلطي أراد أن يتحول في ذلك ديمقراطيا .

ـ التعريف بمفهوم التحول الديمقراطي :

ـ في محاولة تعريفه للتحول الديمقراطي يتصور "صامويل هنتنكتون" على أرض الواقع مرحلة حاسمة يتم فيها إدراك حكومة لم يتم اختيارها بطريقة ديمقراطية , ثم بداية تحولها وتغيرها الهيكلي إلى حكومة ديمقراطية يتم اختيارها في انتخابات حرة علنية ونزيهة تغلق طريق العودة إلى سابق مرحلتها .

ـ وبناء على ذلك يشير هنتنكتون في تعريفه للتحول الديمقراطي على أنه عملية معقدة تشتمل على إسقاط النظام غير الديمقراطي وإقامة بديل ديمقراطي ثم تدعيم أسس البنية الديمقراطية [1] فضلا عن ذلك كون أن التحول عملية معقدة في غالب أحوالها , فقد ساهم هذا التعقيد في ظهور أشكال وأنماط متعددة لهذه العملية .

ـ أشكال وأنماط التحول الديمقراطي :

ـ يميز "هنتنكتون" بين أنماط وأشكال مختلفة للتحول الديمقراطي [2]في الأنظمة غير الديمقراطية وذلك على النحو التالي:

ـ نمط التحول : يشير إلى الرغبة الفردية لدى النخبة في التحول الحذر والبطيء من الحالة القسرية والمتشنجة , للنظام إلى حالة أخرى ديمقراطية وذلك بإجراء إصلاحات تتماشى مع مصالحها وتبقي على امتيازاتها في الحكم , مع عدم سماحها في إشراك أي جهة كانت تعتبرها خطرا يحول بسببه دون تمسكها بمقاليد السلطة مستقبلا .

ـ نمط الإحلال التحولي : هو محصلة التفاوض الناشئ بين المعارضة والنخب الحاكمة فكون أن المعارضة هنا لا تملك من القوة ما يكفيها للإطاحة بالحكومة [3]فإنها تلجأ إلى التعاون مع نخبة من المعتدلين , فتكسب موطئ قدم داخل السلطة وبالتي تدعو إلى تطوير الممارسة الديمقراطية وتعزيزها .

ـ نمط الإحلال : يكون نتيجة عدم قدرة نظام معين على حل المشاكل وإشباع الحاجيات المتزايدة للجماهير وذلك في ضل تصاعد وتيرة الاحتجاجات والمظاهرات , مما يؤدي في النهاية إلى إضعافه ومن ثم إجباره على حتمية الإصلاح الديمقراطي وتنظيم انتخابات رآسية مباشرة .

ـ نمط التدخل الأجنبي : ويحدث بصفة عامة عندما يكون التحول الديمقراطي نتيجة لتدخلات وضغوطات أطراف أجنبية ومن أمثلة هذا النمط التدخل الأمريكي في كل من هايتي وبنما والصومال خلال تسعينيات القرن العشرين [4]

---

[1] صامويل هانتنغتن ، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، ترجمة :عبد الوهاب علوب ،الكويت : دار سعاد الصباح ، الطبعة الأولى 1993، ص 68

[2] نفس المرجع ، ص 179

[3] نفس المرجع ، ص 228

[4] أ حمد مبارك مبارك ، القادة الجدد ومستقبل التحول الديمقراطي في الدول العربية ،سوريا: مركز المحروسة ،الطبعة الأولى 2011،ص 38

ـ مجمل القول أن التحول الديمقراطي شهد أشكال وأنماط متعددة , اختلفت باختلاف العوامل والأسباب التي أدت إلى حصولها .

ـ أســـباب التحول الديمقراطي:

ـ ثمة أسباب داخلية والأخرى خارجية [1] سندأب على ذكرها كالآتي :

1ـ الأسباب الداخليـة:

ـ دور القيادة : نظرا لسلطة المبادرة التي تتميز بها النخبة الحاكمة , فإنها تمثل بذلك مفتاح كل تحول ديمقراطي ممكن

ـ انهيار شرعية النظام السلطوي : يشكل هذا النظام فرصة سانحة للمعارضة , حيث تستغل هذا الضعف في توسيع دائرتها وتكثيف نشاطها , بحيث يمكن لها إسقاط الحكومة وتغييرها بحكومة أخرى ديمقراطية .

ـ تنامي دور المجتمع المدني : والذي تكون أهم نتائجه , بروز ثقافة مدنية تكرس الثقة الاجتماعية والحس التعاوني تدفع النظام في الأخير إلى الاتجاه طوعا نحو التحول الديمقراطي المنشود .

2ـ الأسباب الخارجية:

ـ التحول العالمي نحو الديمقراطية: حيث أصبحت هذه القيمة ضرورة حتمية وهدف منشود بالنسبة للكثير من الأنظمة والحكومات من دون استثناء.

ـ عولمة قضايا حقوق الإنسان : إذ تعد النقطة الجوهرية في التحول الديمقراطي وذلك من خلال إيجاد ضمانات ومواثيق لحماية الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين والحاجة الماسة إلى توسيعها.

ـ محاكاة النظم الديمقراطية :وذلك بالإشارة إلى رغبة الدول في التحول إلى أنظمة مشابهة للدول الغربية في عدة ملامح أهمها دولة القانون , سيادة الشعب , التداول السلمي على السلطة , فظلا عن هذه العوامل كلها , توجد عوامل أخرى سوسيولوجية يكسب فيها عامل التعليم سلطة المساهمة في إحداث عمليات التحول الديمقراطي .

ثانيا ـ التعـريف بـمفهوم الـتعليـم : الواقع أن ثمة تعريفات متعددة للتعليم,تختلف بإختلاف المفاهيم التي لدى قائلها وبنوع التعليم وأهدافه , ومن المهم في محاولة الكشف عن تعريف واضح للتعليم أن نشير إلى الاتجاهين التاليين:

ـ الاتجاه الأول:

ـ يركز هذا الإتجاه في مفهومه للتعليم على أنه وسيلة لنقل الثقافة والتراث الاجتماعي إلى التلاميذ ويتم داخل المؤسسات التعليمية (المدارس والجامعات).

ـ الإتجاه الثاني:

ـ التعريف الضامر للتعليم ضمن هذا الاتجاه يشير إلى عملية مستمرة ووسيلة للتنمية الإجتماعية وذلك عن طريق تزويد الأفراد بالمعارف والإتجاهات والمهارات المهنية أي قدرات أخرى يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع[1]

[1] أ حمد مبارك مبارك ،المرجع السابق، ص 41

ـ هناك تعريف منسوب إلى الفيلسوف والمفكر العربي الكبير"عبد الرحمان بن خلدون " حول التعليم , آثرنا التذكير به في هذا الإتجاه لأنه يضع يده على جوهر المفهوم ويكاد يلخص الموقف كله.

. ـ العلم والتعليم كما يراه "بن خلدون" طبيعي في البشر وأن انتحاله أصبح من جملة الصنائع , فهو أمر عملي فكري يتكرر مرة بعد أخرى [2]غايته في ذلك تحصيل المعارف والأخلاق والفضائل على طريق التلقين المباشر حتى يستولي منها طالب العلم على ملكة تفسح له بها المسائل المغلقة من العلم وتمكنه الإحاطة بمبادئه وقواعده والوقوف على مسائله واستنباط فروعه من أصله [3] وبالتالي تنهض قواه وتصحح معارفه وتحصل ما لم يكن عنده من الإدراكات , فيعتقد أنها الذريعة إلى إدراك الحق وتحصيل المعاش والاجتماع المهيأ للتعاون .

ـ التطور التاريخي للتعليم :

ـ لقد شهد التعليم تجارب تاريخية ملحوظة, يمكن أن نوجز أهم مراحلها فيما يلي:

ـ المرحلة الإغريقية : لقد اقتصر التعليم في هذه المرحلة على تعليم القيم الأخلاقية والمثالية , حيث كانت البرامج التربوية السائدة في كل من مدينتي اسبرطة وأثينا وحتى روما القديمة موجهة كلها في سبيل رقي الفرد ورفاهيته وتمتعه بالاستقلال ومساعدته في النمو من كافة النواحي ليصبح انسانا كاملا[4] وذلك كله على أمل تحقيق مشروع الدولة المثالية وفقا لمفهوم التربية الأفلاطونية الطوباوية .

ـ مرحلة العصور الوسطى : في بداية هذه المرحلة , تم تطوير البرامج التعليمية على أساس القيم الدينية السائدة ,ففي ظل الديانة المسيحية كان قد اقتصر التعليم في مجمله على تلقين الفرد العقائد المسيحية وعلاقته المباشرة مع الله والجحيم والجنة والحياة الفانية ,ثم بعد مجيء الديانة الإسلامية أصبحت التربية تتضمن علوم نظرية وأخرى تطبيقية [5] تشمل قضايا دينية ودنيوية ذات نفع للإنسان والمجتمع معا .

ـ التعليم في العصر الحديث : أصبح التعليم في هذه المرحلة منتشر بشكل أوسع مما كان عليه في القرون الوسطى , إذ أصبح بذلك محل اهتمام قنوات مختلفة كالأسرة والمدرسة والجامعة , حيث لعبت هذه الهياكل أدوار ذات مستويات مختلفة ومواقف متباعدة في تلقي القيم العلمية والتعليمية والمعرفية .

---

[1]السيد حنفي عوض , علم الإجتماع التربوي :مدخل للإتجاهات والمجالات,مكتبة نهضة الشرق ,1984, ص5 ـ9

[2]ـعبد الرحمن بن خلدون ، مقدمة بن خلدون ، لبنان : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2004 ،ص 417

[3]ـعبد الرحمن بن خلدون ،المرجع السابق ذكره ، ص 451

[4]أماني غازي جرار، التربية السياسية : السلام ,الديمقراطية ,حقوق الإنسان ،عمان :دار وائل للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى 2008 ، ص 35

[5]نفس المرجع ، ص 37

ـ أهمية التعليم في العصر الحديث :

ـ إن للتعليم فوائد واسعة متعددة يستحيل الإحاطة بجميع جوانبها , لذلك فقد رأينا من المهم التذكير بالفوائد ذات العلاقة المباشرة ببحثنا هذا والتي يمكن إجمالها فيما يلي :

ـ **فائدة المعرفة :** أن المعرفة لا يمكن اكتسابها أو استيعابها إلا بتأكيد من التعليم وأن إشاعتها على هذا المنوال يساعد بشكل كبير على تدعيم الفرد بأفكار وقيم ومعاني ومهارات متنوعة تجعل منه في النهاية إنسانا واعيا لكامل حقوقه وواجباته اتجاه المجتمع ,فظلا عن ذلك تشير بعض الدراسات أن المعرفة المكتسبة من التربية والتعليم , تعد من أهم أدوات التطور الإنساني وعامل ضروري للإنتاج ومحدد رئيسي للإنتاجية [1]

ـ فائدة الإصلاح : معناه أن هذا الأخير ليس ذاته إلا ثمرة ما يحدثه التعليم من عمليات يتم على إثرها تغيير الوعي السائد من وعي تقليدي خرافي إلى وعي آخر عملي وعقلي يبدو أكثر ملائمة وأكثر مواكبة للتغيرات الحاصلة في المجتمع

ـ **فائـــــدة التحول** : التعليم في جوهره عملية تحديث وخلع منهجي لمعطيات وعناصر المجتمع التقليدي , فهو بذلك يشكل مصدر إنتاج دائم للمعطيات والقيم الفاعلة التي شأنها أن تساعد على إمكانية التطوير وتسريع عملية التحول كإنتاج قيم الحرية والعدالة والمساواة وبالتالي ضمان التحول إلى نظم الديمقراطية والمشاركة الإيجابية .

ـ بل هذا ما سنوضحه أكثر فأكثر, عند محاولة تحليلنا لكيفية تأثير التعليم في التحول الديمقراطي.

ثالثا ـ الخلفية النظرية لتحليل أثرا متغير التعليم في التحول الديمقراطي:

ـ على نحو يتم فيه تصوير التعليم كآلية للتحول السياسي الديمقراطي المنشود , فقد شاع في القرن الثامن عشر ميلادي(18 م) لدى المصلح العربي "عبد الرحمان الكواكبي" في كتابه الشهير"طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد" أن الوسيلة الوحيدة والفعالة لقطع دابر الاستبداد هي ترقي الأمة في الإدراك والإحساس , وهذا الأمر ـ كما يراه الكواكبي ـ لا يتأتى إلا بالتعليم و التحميس [2]

ـ وقد تابع في تأكيد هذه النظرة إلى التعليم الكثير من فحول النهضة العربية حينها فعلى غرار خير الدين التونسي, ورفاعة الطهطاوي, وجمال الدين الأفغاني يشير السيد شبلي شميل أن أصل التفاوت بين الأمم والمماليك والشعوب من حيث التقدم يعود إلى تفاوت هذه الأمم في امتلاك العلوم مؤكدا على حسب تعليق "برهان غليون"

أن العلوم تعلم الحرية والمساواة وتقود إلى القبول بتغيير القوانين وتعديلها حسب تغير الزمن والمجتمعات [3]

ـ أما على مستوى الدراسات السياسية والسوسيولوجية المعاصرة,فثمة اتفاق كبير على أن التعليم يشكل كل محاولة يراد

[1] فيصل الرفوع ، التعليم كأساس للتغيير في العالم العربي ، أبو ضبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية ، الطبعة الأولى 2007 ، ص 317

[2] عبد الرحمان الكواكبي ، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،2011 ، ص 181

[3] برهان غليون ، إغتيال العقل ، الجزائر :المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،1990، ص199

بموجبها التحول ديمقراطيا , ومن ضمن هذه الدراسات نجد دراسة "غابريال ألموند" بعنوان "السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر" حيث بين من خلالها مدى تأثير عملية التغيير على عملية التحول الديمقراطي واستراتجيات التحول إلى الديمقراطية , جاعلا من المستويات العليا من التعليم أثر جد كبير في بناء الثقافة السياسية للمشاركين حيث أن وسائل التعليم والنظم التربوية تشكل قناة دخول في المجتمعات الديمقراطية[1]

فالثابت هنا أن زيادة وتيرة التعليم وما نتج عنها من ثورة في المعلومات وكثرة استخدام وسائل الاتصال الحديثة كالبريد الإلكتروني ومواقع الشبكة المعلوماتية الدولية , أدى في مجمله إلى طرح قضية الديمقراطية المباشرة من جديد , حيث أصبح من الممكن الآن لمواطني أي دولة مهما تفرقوا أن يتناقشوا ويتبادلوا الآراء ويصوتوا على سياسات بلدهم من خلال وسائل الاتصال الحديثة[2]

وعلى نفس المنوال أشارت إحدى الدراسات القومية أن التوسع في التعليم وتطور برامجه وانتشار الصحافة والإعلام , أدى إلى رفع معدلات النمو الثقافي لدول العالم الثالث وأمد الجماهير بالمعلومات والمعرفة والمهارات لمتابعة الإصلاحات الديمقراطية والزيادة من إدراك الحقوق الطبيعية [3] وبالتالي يبدو أنه كلما اتسع التعليم في مجتمع ما زاد تمسكه بالحرية والديمقراطية , إذ يستحيل للديمقراطية أن تسود في مجتمع يسوده الجهل فالتعليم في المنظور الديمقراطي هو مفتاح التغيير وشرط ضروري للممارسة الديمقراطية الحقيقية[4]

ويزيد من تأكيد هذه الحقيقة المفكر "صامويل هنتنكتون"في دراسته "الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي "معتبرا أن زيادة محو الأمية وارتفاع معدلات التعليم والحياة في الحضر وما صاحبها من نمو مطرد في القيم والتوجهات المؤيدة للديمقراطية من بين العوامل والمتغيرات التي كانت وراء ظهور النظم الديمقراطية في السبعينيات والثمانينات بدول شمولية سابقة [5]، ومن جانب آخر يكشف "ليبست مارتن"أن الديمقراطية من عوامل التنمية الاقتصادية وأدواتها النشطة المتمثلة في التعليم والتصنيع , ويرى "دافيد سميث"من نفس الزاوية أن التعليم عملية تنموية تحديثية تساعد على اكتساب أكبر عدد من الأفراد لسمات واتجاهات وقيم , مثل الرغبة في التجديد والخبرة والاهتمام بالحاضر والمستقبل [6] ، ولربما أن الشيء الملاحظ أكثر, أن هذه الأطر المنظرة للتعليم تمثل مكسبا كبير إذا ما أرادت بلدان العالم الثالث بما فيها البلدان العربية تسريع عملية التحول الديمقراطي .

---

[1] أماني غازي جرار ، مرجع سابق الذكر ، ص 134

[2] محمد نصر عارف ، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة ، الأردن :المركز العلمي للدراسات السياسية ، الطبعة الأولى 2006 ، ص 31

[3] أميرة ذياب ابراهيم ،التحول الديمقراطي ودور المؤسسة الملكية في المغرب (1998/1992)، ب. ت .ط ، الصفحة 41

[4] أماني غازي جرار ، مرجع سبق ذكره ، ص 85

[5] صامويل هنتنغتون ، المرجع السابق ، ص 175

[6] أسماء هارون ، دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية :تحليل نقدي لسياسة التعليم في الجزائر، رسالة ماجستير،قسم علم الإجتماع ،جامعة قسنطينة ،2010/2009، صالصفحة 22.21

رابعا ـ التعليم كمتغير للتحول الديمقراطي في الوطن العربي :

ـ هناك حقيقة مفادها أنه بالرغم من افتقار التعليم إلى أدنى معايير الجودة في الوطن العربي, إلا أنه أدى على الأقل إلى رفع مستويات الوعي والتوقعات والمهارات التنظيمية [1] وعلى هذا النحو كان قد تأكد دور التعليم في دعم عملية التحول الديمقراطي في الكثير من المواطن , لعلى أهمها : المساهمة في إنعاش المجتمع المدني والتنظيمات المرتبطة به من نقابات مهنية وجمعيات أهلية وحقوقية , فقد ظهر تأثير التعليم على هذه التنظيمات أنها أصبحت بمثابة مدارس للتنشئة السياسية تدرب أعضاءها على الالتزام بشروط العضوية وحقوقها وواجباتها والمشاركة في النشاط العام والتعبير عن الرأي والاستماع إلى الآخر والتصديق على القرارات والمشاركة في الانتخابات[2]

وأكثر من ذلك , فقد كان لهذه التنظيمات أهميتها البالغة في الحياة السياسية العربية ففي بلد كالسودان تمكنت هذه النقابات من خلع النظام العسكري الحاكم مرتين 1964-1985 وفي كل من مصر والمغرب وتونس تحولت إلى جماعات ضغط قوية إبان السبعينيات والثمانينات[3]

ثم إلى جانب ذلك فقد أسهم التعليم في تلقين المبادئ العامة لحقوق الإنسان وتعزيزها في العالم العربي , إذ تشكل هذه المبادئ مطلب أساسي يرافق كل مرحلة انتقالية يراد بموجبها التحول ديمقراطيا يتم التشديد فيها على كفالة مبدأ الحرية والعدالة والمساواة والحق في الصحة والكرامة في العيش وحق الشعب في تقرير مصيره , لذلك تكشف دراسات المعهد العربي لحقوق الإنسان أن البرامج التعليمية العربية وإن كانت فقيرة من حيث الكم المعرفي المتصل بحقوق الإنسان , فإنها حققت بعض النجاح , إذ وردت مختلف الأنشطة والتمارين في أسلوب نشيط من شأنه أن يدفع المتعلم إلى المشاركة وإبداء الرأي.....فيكون قد نشأ وفيه بذور الممارسة الديمقراطية[4]

كذلك فإن اتساع نطاق التعليم في المنطقة العربية , قد ساعد على إطلاق دينامية الفعل الإعلامي والصحفي معا , مما كان لها أثرها الخاص في إذكاء جذوة التغيير الديمقراطي في المنطقة , فمن أمثلة ذلك نجد أنه نظرا للسوابق التعليمية والتكوينية التي كان قد نالها الأفراد الإعلاميين والصحفيين العرب , فقد جعل بعض القنوات الفضائية العربية تسهم بشكل كبير في عملية التنوير ونقل المعلومة للمواطن حيثما وجد, الأمر الذي شكل حالة تثقيفية دعت في الأخير إلى تصاعد مواقف المطالبة بالإصلاح والتغيير[5]

ولربما أن الحالة الجزائرية تشكل لنا مثالا توضيحيا إذا ما حاولنا استقراء مدى تأثير التعليم في التجربة الديمقراطية للبلاد ؟

---

[1] إبراهيم سعد الدين "التحول الديمقراطي والمجتمع المدني" ، أنظر : صامويل هنتنغتون ، مرجع سبق ذكره ،ص 27

[2] أحمد مبارك مبارك ، القادة الجدد ومستقبل التحول الديمقراطي في الدول العربية ، سوريا : مركز المحروسة ،الطبعة الأولى ،2011 ، ص 155

[3] إبراهيم سعد الدين ، نفس المرجع السابق ، ص 29

[4] المعهد العربي لحقوق الإنسان " ملخص لنتائج البرنامج المندمج حول دور التربية والتعليم في تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي" ،تونس 2000، ص33

[5] فيصل الرفوع ، مرجع سبق ذكره ،ص 324

ـ المحور الثاني:الجزائر دراسة حالة

أولا ـ التعليم في الجزائر: ملامح عامة

ـ لقد أحاط بقطاع التربية والتعليم في الجزائر خلال العشريات القلائل الماضية , جملة من الملامح والسمات يمكن أن نعرضها بنضرة وجيزة على النحو التالي :

ـ التعليم طلب قامت الدولة الوطنية بتلبيته بدرجات متفاوتة عن طريق سياسة مجانية التعليم وتعميمه لغاية 16سنة [1]

ـ وفي إطار ذلك فقد اعتزمت الوزارة التربوية بتمديد مدة البرنامج الدراسي لغاية 9سنوات يقضي فيها التلميذ خمسة سنوات ابتدائية ثم ينتقل فيما بعد إلى قضاء أربعة سنوات متوسطة يتحصل فيها على شهادة إجازة ممنوحة تعرف بشهادة المتوسط , وذلك بما يمكنه الارتقاء إلى مرحلة دراسية أخرى ثانوية يتابع فيها التلميذ دراساته لمدة 3سنوات كاملة وهذا إلى غاية بلوغه سن 18سنة يتوج فيها بالحصول على شهادة تعليم بأكالوريا [2]

ـ ثم إلى جانب هذه البنية الهيكلية التي أصبحت تميز النظام التربوي في الجزائر, فقد تم إحداث إصلاحات أخرى مكملة تمثلت في تغيير بعض الكتب للسنة الدراسية الابتدائية 2005/2004 وإضافة تدريس اللغة الفرنسية انطلاقا من السنة الثانية ابتدائي , كما سمحت الدولة بالتدريس الممنهج للأمازيغية (في مناطقها)وقامت بفتح دفتر شروط للمدارس الخاصة[3]

ـ فضلا عن ذلك دعت وزارة التربية الوطنية إلى التخلي عن العمل بالنمط البيداغوجي التقليدي والإنتقال إلى تطبيق نمط بيداغوجي بديل يعرف ببداغوجية المقاربة بالكفاءات[4]

- تعتبر بيداغوجية المقاربة بالكفاءات , إحدى الطرق البيداغوجية الحديثة المستخدمة في التعليم والتي تقترح تعليما اندماجيا غير مجزأ مع إعطاء معنى المعارف الدراسية واكتساب كفاءات مستديمة تضمن للمتعلم التعامل مع الوضعيات المختلفة , إذ ينتقل المتعلم من منطق التعليم وتلقي المعارف إلى منطق التعلم الفعلي وممارسة مدلولات المعارف مما يدفع المتعلم في الأخير إلى التكيف وتوظيف المعارف قصد إيجاد حل للإشكاليات

ـ أما على مستوى منظومة التعليم العالي والبحث العلمي , فقد شهدت هي الأخرى مسارات مختلفة من الإصلاحات مست جوانب تنظيمية , إدارية تكوينية مختلفة وذلك على النحو التالي :[5]

---

[1] ناصر جابي ، لماذا تأخر الربيع الجزائري ، الجزائر: منشورات الشهاب ،2012،ص194

[2] *http :llar.wikipedia.orglwlinde scphp ?*

[3] *http :llar.wikipedia.orglwlinde scphp ?*

[4] وهيبة مقدم "تطور التعليم ومؤسساته في الجزائر ، من الموقع الإلكتروني : *www.ahLabaht.com*

[5] شيخاوي سنوسي ، هجرة الكفاءات الوطنية وإشكالية التنمية في المغرب العربي دراسة حالة الجزائر1999/2010 ،مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان ،قسم العلوم السياسية2010/2011 ،صالصفحة **163.162.161**

1ـ **الجانب التنظيمي** : تم تبني النظام الجديد الممشكل من ثلاث أطوار هي ليسانس ماستير,دكتوراه , وذلك بهدف إعطاء مكانة دولية للمعارف المكتسبة من جهة ثم الشهادات المحصل عليها من جهة ثانية , حيث يشكل كل طور وحدات تعليمية موزعة على سداسيات.

2ـ الجانب التسييري والإداري : شملت الإصلاحات هنا عصرنة الإدارة وتحديث التسيير على مستوى الجامعات والمعاهد بهدف تحسين خدماتها .

3ـ الجانب التكويني لهيئة التدريس : تكفلت الإصلاحات على هذا المستوى بتنمية فرص البحث المشترك بين مختلف الأقسام والكليات وتشجيع التدريس والتأليف المشترك وتحسين أدوار الأساتذة .

ـ ولكن فيما هو معروف , أن الكثير من هذه المحاولات الجادة حالت دون نجاح منظومة التعليم العالي في الجزائر لاسيما منظومة التربية الوطنية وذلك بالنظر إلى المآخذ التالية:

ـ استمرار شبح المراهنة على التوسع الكمي في التعليم مع إغفال عامل الجودة والنوعية .[1]

ـ الاستمرار كذلك في تبني أساليب بيداغوجية لا تتلاءم مع المتغيرات الحالية والاعتماد على سياسة تعليمية تركز على تراكم المعرفة بعيدا عن مدى أهمية التحصيل العلمي ومدى مواكبته لمتطلبات سوق الشغل وما استتبع ذلك من تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات [2]

ـ ثم إلى جانب تضافر هذه المعطيات كلها , فإنه ليس من المستبعد حقا التأثير في واقع وآفاق التحول السياسي الديمقراطي للبلاد وتحويره في شكل من الأشكال غير المرغوب فيها.

ـ ثانيا :أثر التعليم على التجربة الديمقراطية في الجزائر

1ـ واقع التحول الديمقراطي في الجزائر:

ـ خلال السنوات الأخيرة من ثمانينات القرن الماضي, كان أعنف صراع شهدته الجزائر في سبيل التحول الديمقراطي, هو ما عرف بأحداث أكتوبر 1988, لقد سمحت هذه الأحداث بتغيير الحالة القسرية والمتشنجة للنظام , إذ اضطر هذا الأخير الاعلان عن القيام بإصلاحات جذرية لتحقيق الديمقراطية والمشاركة السياسية والاصلاح الاقتصادي [3]

---

[1] بلقمري أحمد "مشكلة التعليم في الجزائر هل من حل ؟ " ، من الموقع الإلكتروني ـ http :*llbegoumri-ahmed-bLog scbot .com* *تاريخ التصفح 13أكتوبر 2011*

[2] وهيبة مقدم ، نفس المرجع السابق الذكر.

[3] عبدالنورالناجي، المدخل إلى علم السياسة، الجزائر: دارالعلوم للنشروالتوزيع2007، الصفحة92

ـ لقد تجسد ذلك كله من خلال وضع دستور جديد للبلاد 1989/02/23 والذي تم بموجبه تنظيم أول انتخابات تعددية تشريعية ديسمبر 1991 كان الفوز حليف الجبهة الإسلامية للإنقاذ عبر دورتين متتاليتين , ولكن في المقابل كانت ثمة حركات مضادة نحت بعملية التحول الديمقراطي إلى منحى مضاد كان من أهم آثارها إيقاف العملية الانتخابية وإقالة رئيس الجمهورية وتعطيل العمل بالدستور وإنشاء سلطة فعلية سميت بالمجلس الأعلى للدولة [1] ومن ثم كان الانتهاء الطوعي إلى مرحلة شهدت أعلى مستويات العنف والفوضى والمواجهات الدامية .

ـ ولأن عودة الاستقرار السياسي والأمني للبلاد , أصبح من بين أولى اهتمامات النظام , فقد أعطى ذلك دفعا قوي من أجل تسريع مرحلة الانتقال والتحول إلى تنظيم أول انتخابات رآسية تعددية تاريخ 1995/11/15 تم التصويت فيها بقوة لصالح السيد "اليامين زروال" بنسبة63./ من الأصوات[2] كما تلاه عقب ذلك الاضطلاع بتعديل دستوري ثالث للبلاد 28نوفمبر1996 انتهى إلى صياغة آليات دستورية جديدة حالت دون إمكان تحول ديمقراطي حقيقي في البلاد لعلى أهمها توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية لتمتد إلى مجال السلطة التشريعية والقضائية والدبلوماسية وتقييد البرلمان بقيود تجعله حبيس المؤسسة التنفيذية في أداء وظائفه مما يؤدي إلى إهدار السيادة الشعبية , وضع قيود على عدد من الحريات كحق إنشاء الأحزاب السياسية وممارسة الحريات[3]

إلا الاستقالة المسبقة للسيد اليمين زروال و تنظيم انتخابات مبكرة أدت إلى انتخاب الرئيس الحالي "عبد العزيز بوتفليقة"لثلاث مرات متتالية منذ أفريل 1999الى 2014 بعد تمديد العهدة الرئاسية طبقا للمادة 74 من الدستور التي تم تعديلها في نوفمبر 2008 .

ـ لقد كان من شأن هذا الإجراء , استحالة تحقيق أي إمكانية للتداول على السلطة بشكل دوري وعبر انتخابات حرة , هذا الملمح أخذت تتضح انعكاساته بشكل كبير في إضعاف جل الأحزاب السياسية وحركات المجتمع المدني واحتواء بعضها من طرف نظام الحكم وتغييب المشاركة الشعبية [4]

ـ لقد كان ذلك كله من بين السيناريوهات المحتملة في تعطيل أو تأجيل مسيرة التحول الديمقراطي في البلاد , لكن ماذا سنجد إذاما حاولنا الآن العودة إلى رصد أعراض تأثير السياسة التعليمية في تجربة التحول الديمقراطي في الجزائر ؟

2ـ أعراض تأثير التعليم في تجربة التحول إلى الديمقراطية في الجزائر:

ـ يضع المفكر الإيطالي "جيكا موليكاني" التعليم على رأس مجموعة من العوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز قابلية تحول النظام السياسي الجزائري إلى الديمقراطية ,فهو يرى بذلك أن انتشار التعليم بعد الاستقلال

[1] صالح بلحاج ، أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر،الجزائر :مخبردراسات و**تحليل** السياسات العامة ،الطبعة الأولى 2012، ص21

[2] العياشي عنصر ، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر ،الجزائر :الأمين للنشر والتوزيع،1995 ،ص 21

[3] عبد النور الناجي ، نفس المرجع السابق ،ص101

[4] عبد النور الناجي ، نفس المرجع السابق ،ص 101

والسياسة التعليمية ساهمت في تمدن وتحضر الكثير من السكان[1] وما أدى ذلك إلى ارتفاع المستوى الثقافي بصفة محسوسة.

- إلى جانب هذه المؤشرات حتى ولو لم تزل بعيدة عن المستوى المطلوب فقد سمح التكوين المتلقى بالمعاهد والجامعات إلى التغطية النسبية لسوق العمل وكذا التخفيف المحسوس من نسبة البطالة , فضلا عن ذلك فقد سمح مبدأ تعميم الالتحاق بالمدارس في الجزائر إلى انخفاض نسبة الأمية بين المواطنين الجزائريين بما فيهم الشريحة النسوية , الأمر الذي جعل العديد منهم على دراية بقدر معلوم ببعض الحقوق والواجبات لاسيما السياسية منها.[2]

- ولكن في الواقع , أي بعكس مايمكن أن يحدثه النظام التعليمي في الجزائر من تحولات ديمقراطية , فإن عامل ركوده يمكن أن يشكل في الوقت نفسه , عائق يحول دون تحقيق ذلك , كون أن مسيرة الإصلاح في ذات القطاع لازالت في مراحلها الأولى , بغض النظر عما صاحب هذه المسيرة من مشاكل وآفات , نذكر منها على سبيل المثال : سياسة الاستثمار الواسع في حقول التربية والتكوين النظري الذي يرشح صاحبه للبطالة بدل التكفل المستقل بمصيره [3]

وما لذلك من آثار سلبية لعلى أهمها وأعمقها اليوم زيادة التقهقر الاجتماعي والإحباط والشعور باالانسانية والمشاركة السلبية في الحياة العامة بل أن من أظهر الأزمات وأكثرها حدة هو سقوط المنظومة التربوية تحت أقدام الهيمنة العقائدية على النحو المكرس للسيطرة الاجتماعية واحتكار السلطة ففي الجانب التشريعي مثلا انعكس نقص المستوى التعليمي والثقافة السياسية السائدة بشكل مريع على الأداء البرلماني في الجزائر , وذلك من حيث تدني مستوى النقاش السياسي لدى النواب وانحصار الأداء التشريعي وغياب آلية الرقابة على الحكومة [4]

- لقد كان ذلك واقعا مؤكدا أفادت به العديد من المصادر , مؤداه أن أغلبية المرشحين في الكثير من المناسبات الانتخابية من غير الجامعيين بحيث مازال الترشح مفتوحا إلى حد كبير من ليس له مستوى تعليمي أصلا (أمي 1,59./.)وأصحاب المستويات الابتدائية والمتوسطة والثانوية الذين يمثلون أغلبية المرشحين (54, 22./.) في مجتمع عرف فيه التعليم بما فيه الجامعي توسعا هائلا.[5]

---

[1] صالح زياني ،زقاع علي ،مسار الإصلاحات الدستورية وأثرها على الممارسة السياسية في الجزائر ،الجزائر : مجلة دراسات إستراتيجية ،العدد14، مارس 2011 ،ص 102

[2] حسين مرزود ، مستقبل التعددية الحزبية والتداول على السلطة في الجزائر، الجزائر :مجلة دراسات استراتيجية ، العدد14،مارس2011ص31

[3] نفس المرجع ، ص 31

[4] م حمد عباس ، الوطن والعشيرة :تشريح أزمة 1991/1996، الجزائر:دار هومة للطبع والنشر ، الطبعة الأولى 2005، الصفحة 69

[5] ا لعياشي عنصر ، مرجع سابق الذكر ، الصفحة 53

ـ الخاتمة:

ـ لقد أوحت لنا مقاطع هذه الدراسة بالعديد من الاستنتاجات ذات الصلة المتعلقة بالتعليم والتحول الديمقراطي , حيث أن إمكانية التعليم كمتغير في التحول الديمقراطي تتحقق من خلال تفاعلات بنيوية أساسية غالبا ما تضطلع بتكوين رصيد معرفي ومعلوماتي لجميع المواطنين بما يساهم أخيرا في تكوين الاتجاهات السياسية وتطويرها وزيادة الوعي السياسي وتغيير نمط الثقافة السياسية السائدة على النحو المؤدي إلى سيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة .

ـ ويبدوا من خلال ما أشرنا إليه نظريا أنه بالرغم من افتقار التعليم إلى أدنى معايير الجودة في الوطن العربي إلا أنه سمح على الأقل بوجود هامش من الوعي بالحقوق والحريات المدنية , الأمر الذي شكل حالة تثقيفية أدت بموجبها إلى تصعيد المطالبة بتشكيل أنظمة حكم ديمقراطية بديلة .

ـ ثم أنه على قدر الضعف المستمر لقطاع التعليم في الجزائر, فقد شكل التحول الديمقراطي أكثر من عقدين حلقة مفرغة حالت دون إحداث تغييرات هيكلية في البنية السياسية للنظام أو حتى الاضطلاع بتعديل نمط السلطة التقليدي .

ـ فضلا عن ذلك فإن الأعراض السلبية الناجمة عن تدني مستوى الخدمات التعليمية في الجزائر اعتبرت من بين السيناريوهات المحتملة في تعطيل أو تأجيل مسيرة التحول الديمقراطي في البلاد , ذلك ما لم يتم التعامل الحكومي الإيجابي مع التعليم كمشروع نهضوي كفيل بقلب الأوضاع السائدة وتغييرها نحو وضع آخر فعال ومنتج يسهل إمكانية النفاذ إلى نضم الحرية والمشاركة الجماعية ويشبع جموح المواطنين من الانغماس الفعلي في مجرى الحياة العامة والمشاركة الإيجابية في العملية السياسية لذلك فقد شاع إلى اليوم : أن "نهضة الأمم تتوقف كل التوقف على إشاعة العلم الصحيح بين أبنائها."

المراجع:

ـ محمد نصر مهنا ، الدولة والنظم السياسية المقارنة ،الإسكندرية : دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2011 .

ـ صامويل هانتنغتن ، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، ترجمة :عبد الوهاب علوب ،الكويت : دار سعاد الصباح ، الطبعة الأولى 1993.

ـ أحمد مبارك مبارك ، القادة الجدد ومستقبل التحول الديمقراطي في الدول العربية ،سوريا: مركز المحروسة ،الطبعة الأولى 2011.

ـ السيد حنفي عوض , علم الإجتماع التربوي :مدخل للإتجاهات والمجالات,مكتبة نهضة الشرق ,1984.

- عبد الرحمن بن خلدون ، مقدمة بن خلدون ، لبنان : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2004.

ـ أماني غازي جرار، التربية السياسية : السلام ,الديمقراطية ,حقوق الإنسان ،عمان :دار وائل للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى 2008.

- فيصل الرفوع ، التعليم كأساس للتغيير في العالم العربي ، أبو ضبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية ، الطبعة الأولى 2007 .

ـ عبد الرحمان الكواكبي ، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،2011 .

-ـ برهان غليون ، إغتيال العقل ، الجزائر :المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،1990.

ـ محمد نصر عارف ، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة ، الأردن :المركز العلمي للدراسات السياسية ، الطبعة الأولى 2006 .

- أميرة ذياب ابراهيم ،التحول الديمقراطي ودور المؤسسة الملكية في المغرب (1998/1992)، ب. ت .ط .

ـ أسماء هارون ، دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية :تحليل نقدي لسياسة التعليم في الجزائر، رسالة ماجستير،قسم علم الإجتماع ،جامعة قسنطينة ،2010/2009.

- أحمد مبارك مبارك ، القادة الجدد ومستقبل التحول الديمقراطي في الدول العربية ، سوريا : مركز المحروسة ،الطبعة الأولى 2011 .

- المعهد العربي لحقوق الإنسان " ملخص لنتائج البرنامج المندمج حول دور التربية والتعليم في تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي" ،تونس 2000.

ـ ناصر جابي ، لماذا تأخر الربيع الجزائري ، الجزائر: منشورات الشهاب ،2012.

– http :llar.wikipedia.orglwlinde scphp ?

- وهيبة مقدم "تطور التعليم ومؤسساته في الجزائر ، من الموقع الإلكتروني: www.ahLabaht.com

ـ شيخاوي سنوسي ، هجرة الكفاءات الوطنية وإشكالية التنمية في المغرب العربي دراسة حالة الجزائر2010/1999 ،مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان ،قسم العلوم السياسية2011/2010 .

- بلقمري أحمد"مشكلة التعليم في الجزائر هل من حل ؟،من الموقع الإلكتروني http :llbegoumri-ahmed-bLog scbot .com -

ـ عبدالنورالناجي، المدخل إلى علم السياسة، الجزائر: دارالعلوم للنشروالتوزيع2007.

ـ صالح بلحاج ، أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر،الجزائر :مخبردراسات وتحليل السياسات العامة ،الطبعة الأولى 2012.

ـ العياشي عنصر ، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالـجزائر ،الجزائر :الأمين للنشر والتوزيع،1995 .

ـ صالح زياني ،زقاع علي ،مسار الإصلاحات الدستورية وأثرها على الممارسة السياسية في الجزائر ،الجزائر : مجلة دراسات إستراتيجية ،العدد14، مارس 2011 .

ـ حسين مرزود ، مستقبل التعددية الحزبية والتداول على السلطة في الجزائر، الجزائر :مجلة دراسات استراتيجية ، العدد14،مارس2011.

- محمد عباس ، الوطن والعشيرة :تشريح أزمة 1996/1991، الجزائر:دار هومة للطبع والنشر ، الطبعة الأولى 2005.